



بقيمة «٢٥٠» مليون درهم

إطلاق مشروع «ستاليون تاور»

٢٤٢٠٤٠٤ قدم مربع، فيما تبلغ المساحة المبنية نحو ٢٤٢٠٤٠٤ قدم مربع. ويوفر المشروع مجمعا سكنيا يؤمن مواصفات الراحة والرفاهية. ومن المتوقع أن يعزز إطلاق المشروع من قيمة محفظة المشاريع الحالية التي يتم تطويرها من قبل الشركة العقارية، والتي تضم «أجر تاور» بقيمة ٦٥٠ مليون درهم إماراتي ضمن «جميرا فيليج ساوث».

وفي معرض تعليقه خلال المناسبة، قال المهندس فهد علي موسى، رئيس مجلس الإدارة لشركة «خيول للاستثمار»: «يشكل إطلاق مشروع «ستاليون تاور» بداية مرحلة جديدة لنا، حيث بدأنا بتعزيز موقعنا كشركة رائدة في قطاع التطوير العقاري على مستوى المنطقة. ويأتي اسم البرج «ستاليون تاور» تجسيدا لمعاني القوة والصلاة، فيما يحقق مفهوماً جديداً في مجال المشاريع السكنية. ويعتمد قطاع العقارات اليوم على مبدأ التنويع، ونعتقد بأن هذا المشروع يقدم تنوعاً لمجموعة مشاريعنا الرائدة التي يتم تطويرها حالياً».

أعلنت «خيول للاستثمار» إطلاق مشروع «ستاليون تاور» بقيمة ٢٥٠ مليون درهم إماراتي والكائن في «جميرا فيليج ساوث». ويتوقع إنجاز هذا المشروع بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١١، حيث يعد الأول ضمن عدة مشاريع تعزز الشركة إطلاقها بحلول نهاية العام المقبل كجزء من خطة محددة لاستثمار مبلغ ٨ مليارات درهم إماراتي في القطاع العقاري على صعيد الشرق الأوسط. وفي إطار التوافق مع الإجراءات التي حددتها «دائرة أراضي وأملاك دبي» و«مؤسسة التنظيم العقاري» «ريبر»، فقد أعلنت الشركة عن توقيعها اتفاقية مع «مصرف الإمارات الإسلامي» لفتح «حساب الثقة» لهذا المشروع. ويقع المشروع ضمن القطاع رقم ١١ في «جميرا فيليج ساوث» وعلى مقربة من برشاء وشارع الإمارات، ويتألف برج «ستاليون تاور» من ٤١ طابقاً، حيث يضم ٢٨٦ شقة سكنية بما فيها ١٤٤ استديو، ١١٨ وحدة ذات غرفة نوم واحدة و٢٤ وحدة ذات غرفتي نوم. ويمتد هذا المشروع على مساحة



خلال اجتماع الجمعية العمومية

عموميتها صادقت على تحويل الشركة إلى مساهمة عامة

«١٥٤,٦١٨» مليون ريال صافي أرباح تطوير «الإنشائية»

وقد أعلن السيد حمد أحمد الهارون رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أنه قد تم مناقشة جدولي الاجتماع للجمعية العمومية وغير العادية وتقديم نبذة عن المستجدات والتطورات التي طرأت على الشركة منذ تأسيسها وباكتمال التصاب حسب القانون تم التصديق على بنود أهمها: التصديق على الميزانية العمومية للشركة وعلى الحسابات الختامية لعامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، التصديق على اقتراح مجلس الإدارة بمنح أسهم مجانية بنسبة ١٠٪ مما يرفع رأس المال من ٥٨٠,٢٣٢,٩٥٠ ريالاً قطرياً إلى ٦١٤,٠٥٦,٢٤٥ ريالاً قطرياً.

كذلك تم التصديق على إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠٠٨ وعلى دخول الشركة في عدة مشاريع أهمها مشروع لتوليد الطاقة بدولة قطر. كما تمت المصادقة على تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة ونفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد وإدراجها في سوق الدوحة للأوراق المالية.

وأضاف السيد الهارون «لقد حققت الشركة تطوير الإنشائية بفضل الله تعالى نجاحاً مشهوداً للسنة الثانية على التوالي. فبرغم التحديات الكبيرة التي واجهتها استطاعت الشركة أن تحقق صافي ربح ١٥٤,٦١٨ مليون ريال قطري مما يعادل ارتفاع ٦١٪ عن سنة ٢٠٠٦ وأن تجد لنفسها مكانة مرموقة داخل قطر استجابة لعامل المشاركة والإسهام في البناء والأعمار في كافة المجالات التي تركز على القطاعات المحورية لمشاريع البنية التحتية من قطاع الطاقة وقطاع إنشاء البنية التحتية والفوقية وقطاع المواصلات والاتصالات وقطاع العقارات».

وأود أيضاً أن أتوجه بشكري وعضء مجلس الإدارة للجهات الرسمية والمؤسسات والشركات الخاصة ورجال الصحافة والإعلام لما قدموه للشركة من دعم وتعاون ونحس بالشكر الجزيل للسادة وزارة الاقتصاد والتجارة وإلى جميع العاملين بإدارة الشؤون التجارية بالوزارة لتعاونهم الدائم معنا كما نجزل شكرنا وعرفاننا لمساهمة تطوير الإنشائية الكرام على ثقتهم العالية داعين الله أن نكون أهلاً لثقتهم ومأملاً طموحاتهم في سعينا للريادة».

«عقدت شركة تطوير الإنشائية كبرى شركات المساهمة الخاصة في قطر اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية وذلك في الدوحة في التاسع والعشرين من أبريل ٢٠٠٨. هذا وقد تم الاجتماع بحضور ممثل وزارة الاقتصاد وأعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات المعتمد وعدد من المساهمين الكرام».

الإمارات: جميع مصانع الإسمنت بالإمارات تلتزم بالأسعار المحددة

على الاستيراد المباشر والتصدير لاستغلال الموردين للطلب المتنامي في السوق على مادة الاسمنت». كما أشاد سعادته بقرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مؤخراً بإعفاء مادتي الاسمنت والحديد من الرسوم الجمركية في كافة منافذ الدولة. وأشار إلى أن قرار سموه بدأ ينعكس إيجاباً على السوق المحلية بعد أن أدى إلى توسيع دائرة المستفيدين من الإعفاء الجمركي لتشمل كل الموردين على مستوى الدولة، حيث بدأت العديد من شركات المقاولات والخرسانة الجاهزة الاستيراد المباشر لمادة الاسمنت من دول الجوار. وأكد سعادته أن وزارة الاقتصاد ستعمل كل ما بوسعها لمساعدة شركات ومصانع الاسمنت على مواجهة المعوقات والصعوبات التي تعترضها لكي تقوم بدورها الأمثل في خدمة السوق وتعزيز التنمية الاقتصادية بالدولة.

أكد سعادة محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد الإماراتي، أن جميع مصانع الاسمنت في دولة الإمارات ملتزمة بالأسعار المحددة لها وبالبلغ ١٧ درهماً للكيس الواحد. وقال سعادته في بيان صحفي إن رفع مصانع الاسمنت لأسعار منتجاتها غير صحيح، حيث أكدت هذه المصانع التزامها بأسعار المبيع عبر مراكزها دون أي زيادة. وأشار سعادته إلى أنه إذا تأكد وجود أي زيادة في أسعار مادة الاسمنت من قبل المصانع المنتجة والعاملة بالدولة فسيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن. وقال سعادته «ستقوم وزارة الاقتصاد خلال الفترة القادمة بالعديد من الإجراءات والمبادرات التي ستساهم بشكل كبير في توفير مادة الاسمنت في الأسواق المحلية وتعويض النقص القائم في السوق المحلية وذلك من خلال تشجيع الشركات